بعد سقوط الحكومة رقم ٣٧

انفجر صراع القوى في ايطاليا

عندما سحب الحزب الاشتراكي الايطالي تاييده لحكومة الدو مورو الائتلافية والتي كان شريكا ثانويا فيها ، وذلك في اوائل الشهر المنصرم ، كان يسقط الحكومة الايطالية رقم ٣٧ منذ سقوط فاشية موسوليني ، ويعزز القول الساخر الشائع في البلاد بان الحكومات هي امور عابرة مؤقتة في الحياة السياسية الايطالية . ولكن بغض النظر عن السخرية المريرة السائدة ، فان الازمة الحكومية هناك اليوم هي غير ما سبقها من ازمات كانت تحل بمجرد تغيير الوجوه واستبدال الحقائب بين اعضاء الفريق الواحد ، دون تغيير فعلي في الاحداث وتوجهها .

فهذه المرة التغيير اصبح احتمالا حقيقيا - ومثيرا للقلق بالنسبة « لاصدقاء » ايطاليا ، ابتداء بالولايات المتحدة وانتهاء بنادي حلف الاطلسي ، الذي ينظر بجزع مفهوم للتطورات في ايطاليا التي اصبحت تفرض ضرورة التراقد الثاني اكبر حزب سياسي في حكم البلاد مع محتكري السلطة - الديمقراطيين المسيحيين - منذ نهاية الحرب العالمية الثانية . فهنا الحزب الثاني الاكبر هو الحزب الشيوعي الذي اعلن تكرارا خاصة اثر انتصاراته الانتخابية خلال السنتين الاخيرتين ، بانه لا بد من اشراكه في الحكم اذا كان على البلاد ان تعالج ازماتها الاقتصادية والاجتماعية الحادة والمتفاقمة فحسب ، بل ان تتجنب السقوط في الفاشية ، اذا ما اصر الحزب الحاكم الديمقراطي المسيحي على مواصلة ممارسة لعبة الكراسي ، تارة بتشكيل حكومة اقلية وتارة اخرى بتشكيل حكومة ائتلافية مع الاشتراكيين الذين يمثلون ثالث اقوى حزب سياسي في البلاد .

فقد استطاعت حكومة الدو مورو الاخيرة ، الاستمرار حتى اوائل كانون الثاني المنصرم بفضل استمرار تاييد حلفائها الاشتراكيين ، وسقطت اخيرا بسحب الحليف الائتلافي لهذه الثقة ، بسبب خلاف على السياسة الاقتصادية . فقد اعتبر الاشتراكيون بان اجراءات الحكومة لمعالجة الوضع الاقتصادي المتدهور ليست ملائمة ، وان استمرارهم في تاييد الحكومة بحلهم جزءا من مسؤولية عجزها عن المعالجة الصحيحة للوضع ، في الوقت الذي يشاركون فيه في الحكم كشركاء درجة ثانية للديمقراطيين المسيحيين المسيطرين بيدها هم الذين يمكنون هذه الحكومة من الاستمرار .

طبعا يحاول الحزب الاشتراكي من وراء سحب الثقة والتسبب في اسقاط الحكومة ، ان يطالب بمشاركة حقيقية في الحكم بمنحه سلطة اكبر ، وهو يساوم على ذلك بالتشديد من خلال خطوته الاخيرة ، على ان الحزب الديمقراطي المسيحي الذي كان يريد الحفاظ على قبضته على السلطة وانا كان يفضل عدم تشكيل حكومة اقلية لا يكتب لها العمر المتوسط - حسب معدل دورة الحياة الحكومية الايطالية - فان عليه الاعتراف عمليا باهمية المحافظة على تحالفه مع الاشتراكيين بالقبول بشروطهم للمشاركة في حكومة ائتلافية - اي باعطائهم المزيد من التاثير على القرارات السياسية . وهم يراهنون على نجاح مساومتهم بادراكهم بان الحزب الديمقراطي المسيحي المسيطر لن يستجيب لنداء الشيوعيين ، ويرفض التفكير باشراكهم معه في حكم ائتلافي .

لكن هذه المراهنة وغيرها من المراهنات السياسية في ايطاليا اليوم ، هي مراهنات على المدى القصير ، وبانتظار الانتخابات العامة القادمة في ربيع سنة ١٩٧٧ . فان احدا لا يتوقع ان يطرا اي تغيير الان على موقف الديمقراطيين المسيحيين من الحزب الشيوعي، والرئيس المكلف الدو مورو ، يواصل مساعيه لانهاء الازمة الحكومية . فالحزب الجمهوري الذي كان قد شارك في حكومة اقلية برئاسة مورو من قبل ، يرفض العودة الى الائتلاف مماثل . وسيكون الحزب الديمقراطي المسيحي مضطرا للقبول بمطالب الاشتراكيين لاعادة تشكيل حكومة الائتلافية جديدة معهم ، وذلك بمنحهم حقائب وزارية رئيسية تمكنهم من التاثير على القرارات السياسية ، خاصة وان مصلحة كافة الاطراف هي في تجنب السماح لهذه الازمة الوزارية بفرض اجراء انتخابات عامة مبكرة ، وبالتالي في حلها بتشكيل حكومة الائتلافية باسرع وقت.

اذ حتى الحزب الشيوعي لا يرغب في تقديم موعد الانتخابات العامة ويفضل الانتظار حتى ايار ، ١٩٧٧ القادم . فمن الان حتى ذلك الوقت فرصة تمكنه من تعزيز مواقعه بشكل يضمن فيه نجاحا انتخابيا ايضا يمكنه من فرض ما هو الان مجرد مطلب ودعوة عامة للديمقراطيين المسيحيين .

في الواقع الكل يترقب ويهتم كبير مباراة القوى القادمة ، وان كانوا لا يختلفون حول توقع خروج الشيوعيين بالمزيد من الانتصارات ، وتراجع الحزب ممتكر السلطة ، ربما ليصبح ثاني اكبر حزب سياسي للمرة الاولى منذ صعوده الاول في الباهر ، بمساعدة الحلفاء الامريكيين ودولاراتهم التي لا تزال تتدفق على مقاتيح هذا الحزب العاجز .

في الانتخابات المحلية الاخيرة في شهر حزيران الماضي حقق الحزب الشيوعي ٣٣ر١ بالمائة من الاصوات مقابل ٣٥ر٣ بالمائةحصل عليها الديمقراطيون المسيحيون . وتلك النتيجة الباهرة للشيوعيين كانت ايضا متوقعة . فحكاية السياسة الايطالية هي حكاية نقص مضطرد للحزب الديمقراطي المسيحي الحاكم ، وانتشار مضطرد لنفوذ الحزب الشيوعي . وقد عززت نتائج انتخابات الصيف الماضي هذا الاتجاه . والازمة الاقتصادية والاجتماعية الايطالية المزمنة تعمل في المعركة حول المكانة التمثيلية الاولى بين الشيوعيين والديمقراطيين المسيحيين ، والتي ستجعل الائتلاف الشيوعي - الديمقراطي المسيحي امرا لا مفر منه .

ولهذا ستكون ايطاليا من ابرز مسارح الاحداث الدولية خلال هذا العام ، ليس فقط استعدادا للمعركة الرئيسية المقبلة ، بل لان الولايات المتحدة السند الرئيسي لحكم الديمقراطيين المسيحيين ستحاول جهدها منع حدوث مثل هذا التطور . وقد كانت الادارة الامريكية صريحة للغاية في التعبير عن هذه النية ، عندما اكد وزير خارجيتها كيسنجر مؤخرا ، بان واشنطن لا يمكن ان ترضى بمشاركة شيوعية في حكم ايطاليا وستفعل ما بامكانها لمنع ذلك، ليس فقط لاهمية ايطاليا بحد ذاتها كحليف اطلسي اساسي ، بل لان مثل هذا التطور برايها سيؤدي الى تطور مماثل في فرنسا ، والى تعزيز وانعاش الاتجاه الحيادي والشعور القومي في المانيا الغربية وغيرها ، من بلدان اوروبا الراسمالية . . .

وقد كانت الانباء المنسربة حول عدة ملايين من الدولارات الامريكية توزعها وكالة الاستخبارات المركزية على السياسيين الممولين في ايطاليا جزا من تلك « الجهود الامريكية » التي تحدث عنها كيسنجر لمنع الشيوعيين من الوصول الى الحكم ، ولو من خلال حكومة ائتلافية . ولكن لا يبدو واشنطن نفسها مطمئنة الى النتائج التي ستسفر عنها جهودها هناك . ولا يبدو في الواقع من طرف مطمئن في خاتم حالات الاستعداد للمعركة القادمة سوى الحزب الشيوعي الذي يحكم الان معظم المدن الايطالية الرئيسية وان كان يدرك بان عليه مواجهة معارك حامية ليست اقلها تلك « الجهود » الامريكية .

■

اسعار النفط:

الاسرة الاوروبية ترضخ للضغوط الاميركية

قدمت السوق الاوروبية المشتركة نازلا جديدا للولايات المتحدة ، له مؤشراته السياسية الهامة ، عندما وافقت لجنة الاسرة الاقتصادية الاوروبية التي انعقدت في بروكسل مؤخرا ، على وضع ما يسمى بـ « السعر الادنى » للنفط المستورد ، بعد ان رفضت لمطالبة الولايات المتحدة بذلك ، هذه المطالبة التي تشكل عنصرا من الخطة الاميركية لتسوية مسالة الطاقة للعالم الراسمالي .

وانا كان لا يزال على البلدان التسعة الاعضاء في الاسرة الاوروبية ، تحديد موقفها من قرار اللجنة الاقتصادية هذا ، فان واقع تبني اللجنة له ، لسه دلالته .

فقد انشات الولايات المتحدة الوكالة الدولية للطاقة ، والتي تضم باستثناء فرنسا ، البلدان الصناعية الرئيسية في الغرب ، وذلك من اجل اجراء المفاوضات حول مسائل الطاقة ، مع البلدان النامية، وبصورة خاصة مع منظمة البلدان المصدرة للنفط . وتتلخص مهمة الوكالة بان تعرض بين امور اخرى ، اقامة سعر معين لا يمكن بيع النفط ادنى منه في السوق العالمية . واعطيت في الغرب لهذا الاقتراح ، دعاية طنانة ، صورته بانه بمثابة الرقية في اخماد مصالح بلدان الاوبيك بعين الاعتبار ، وبمثابة ضمان لمداخيلها في حالة انخفاض اسعار النفط المستورد ، في الوقت الذي تستهدف فيه الولايات المتحدة تقليل البلدان المستهلكة الرئيسية ضد تكتل البلدان المنتجة لتحاول فرض شروطها ، التي تمكن الاحتكارات النفطية من تحقيق ارباح مضاعفة من الجهتين - على حساب المنتجين وعلى حساب مستهلكي مشتقات النفط .

في الواقع ترتفع اسعار هذه المادة الاولية في السوق العالمية . وفي مثل هذا الوضع فان الحديث عن تحديد « سعر ادنى » للنفط يقل كثيرا عن السعر الحالي ، يشكل عمليا اداة ضغط نفسية على البلدان المنتجة للنفط من اجل ارغامها على خفض اسعار نروتها الوطنية لصالح الاحتكارات الدولية . اذ من السهل ان نفهم الى اي حد سيفيد هذا التخفيض هذه الاحتكارات النفطية التي يلعب الراسمال الاميركي الدور الرئيسي فيها ، اذا اخذنا بعين الاعتبار واقع ان الخطة الاميركية المشار اليها تنص على ابقاء اسعار « منتجاتها النفطية الجاهزة » على مستوى معين في الاسواق الداخلية. فبهذا الشكل تستطيع الاحتكارات ان تمتص وخلال فترة طويلة ، ارباحا خيالية سواء على حساب منتجي النفط ام على حساب المستهلكين لمشتقاته .

واهمية هذا القرار الذي اتخذته اللجنة الاقتصادية انه يجيء من بعد ان كانت البلدان الاوروبية الغربية الاعضاء في السوق المشتركة غير ملتزمة بموقف اجماعي من المشاريع الاميركية في هذا الشان . وكانت بعض هذه البلدان تسعى لاقامة علاقات ثنائية مباشرة مع البلدان المنتجة للنفط ، اذ كانت تنظر نظرة الريبة تجاه « الحماية » الاميركية في الوكالة الدولية للطاقة ، وتعتبر بان ذلك قد يكلفها في النهاية ثمنا باهظا في الوقت الذي تسعى لتامين مصلحتها الخاصة لدى البلدان المنتجة .

لكن اتخاذ الهيئة الادارية للسوق المشتركة قرارا بالموافقة على المبادرة الاميركية لا يمكن ان يفهم سوى انه تنازل جديد من قبل الاسرة الاقتصادية الاميركية ، امام الضغوط الاميركية ، لا يستبعد ان يكون جزءا من تفاهم معقود بينها وبين الولايات المتحدة من اجل شن هجمة جديدة ضد منتجي النفط .